بواسطة القائمة الشيوعية الجديدة « راكاح » وقائمة « همولام هزيه » . وسنورد هنا جزءا من النقاش الذي دار في الكنيست حول اعمال حرس الحدود كما جاء في الصحف العبرية :

« مئير فلنر (راكاح) : في هذا الوقت تنفذ اعمال ارهابية في قطاع غزة باطلاق النار على النساء والاطفال .

فلنر مواصلا كلامه : لقد ادخلوا الى القطاع حرس الحدود الذي يرتكب الان فظائع ، يرفض ان يرتكبها الجنود .

مردخاي سركيس (التجمع العمالي) : انك تحرض. انك تعيش هنا بفضل حرس الحدود . كان ينبغي عليهم ان يدعوك بأيدي عرب غزة .

توفيق طوبي (راكاح): لا تتستروا على الحقيقة .

عوزي فاينرمان (التجمع العمالي) : على اية حقيقة تتكلم ؟ حقيقة على غرار موسكو .

فلنر : ان الاسرائيليين الموجودين في القطاع يتبرأون من اعمال حرس الحدود هناك . ان هذا انتهاك خطير لوثيقة جنيف .

فاينرمان : انك لا تمتلك الحق في تحقير جنود جيش الدفاع الاسرائيلي .

فلنر : ينبغي تعيين لجنة برلمانية تخرج على الفور الى القطاع لتوقف اعمال الارهاب هناك . ان ما يرتكب هناك الان عار .

فاينرمان : ان العار ما نسمعه من فمك هذا اليوم.

اوري افنيري (همولام هزيه) : ان رجال حرس الحدود يقومون الان بضرب المارة في الشوارع...»

وفي الوقت الذي فرضت فيه السلطات الاسرائيلية ستارا من الكتمان حول حملتها العسكرية ضد السكان في القطاع ، واثناء تصدي نوابها لفئات المعارضة في الكنيست ، وزع مجهولون — وصفوا انفسهم بانهم شاهدو عيان ومن ضباط الجيش الاسرائيلي — تقريرا حول « الفظائع » التي ارتكبت في القطاع ، للصحافة الاسرائيلية . وقد ذكرت هذه الصحف نقتا منه : ١ — « التنكيل بالسكان رجالا ونساء . فقد خلعوا ملابس الرجال وضربوهم بالاسواط على افخاذهم . كما خلعوا ملابس كثير من النساء وسط الشارع بغرض التفتيش . وسرق الجنود الساعات والمجوهرات من الخاضعين للتفتيش . ٢ — اشتكت ممرضات مستشفيات غزة، من ان رجال حرس الحدود ارغموهن على خلع ملابسهن وهن مسافرات داخل الباص الى عملهن، بغرض التفتيش . ٣ — اقيم بالقرب من شاطىء غزة معتقل كبير للسكان الخاضعين للتحقيق وقد اتبعت ضدهم وسائل التعذيب المختلفة » .

بعد تسرب انباء الفظائع التي ارتكبت في القطاع على ايدي رجال حرس الحدود وقوات الامن اخذت الصحافة الاسرائيلية تشك في صحتها ، وتوحي بأنها انباء مبالغ فيها ، وطالبت تلك الصحف الحكومة الاسرائيلية ان تقطع حبل الصمت ازاء هذه « الشائعات » التي من شأنها ان تمس «طهارة السلاح الاسرائيلي » التي دأبت وسائل الاعلام الاسرائيلية بالاضافة الى الموجهين لمجريات الامور في اسرائيل على ترديد هذه « الطهارة » حتى اصبحت امرا مفروغا منه بالنسبة للاشخاص العاديين في اسرائيل . الا ان صمت المسؤولين الاسرائيليين عن تلك الاعمال المشينة كان له ما يبرره ، فهم المسؤولون اولا واخيرا عما ترتكبه تلك القوات خاصة وان وزير الدفاع موشيه ديان كان قد ابتدع سياسة العقوبات الجماعية سابقا ، بتأييد من رئيسة الوزراء غولدا مئير ، وطبقت تلك السياسة في مناسبات عدة ، وفي اماكن مختلفة من المناطق العربية المحتلة . ولكن هؤلاء المسؤولين وجدوا انفسهم ، بعد تلقي رسالة من قبل اربعة جنود من سلاح الناحال ، حول الفظائع التي ترتكب في القطاع ، وبعد تسرب الانباء حول ما يجري في القطاع الى داخل اسرائيل ، وما احدثته تلك الانباء من سخط واستياء بين اوساط اليسار الاسرائيلي الجديد (سيح) وبين صفوف كتلة همولام هزيه والقائمة الشيوعية الجديدة (راكاح) والمنظمة الاشتراكية الاسرائيلية (متسبين) وبين اوساط اخرى مستنيرة ، حيث بدأت هذه التيارات بشن حملة عنيفة ومركزة ضد تلك الفظائع ، عند ذاك فقط وجد المسؤولون الاسرائيليون انفسهم مضطرين الى قطع حبل الصمت ، والاعتراف بأن بعض الجنود قد « تجاوزوا بعض الصلاحيات » .

ومن اجل اسدال الستار عن تلك الاعمال ، وابعاد الشبهة عن المسؤولين عن المؤسسة العسكرية الاسرائيلية ، وللابقاء على صورة « طهارة السلاح الاسرائيلي» نقية نظيفة في مخيلة الانسان الاسرائيلي العادي ، عين رئيس هيئة الاركان حاييم بارليف « ضابطا كبيرا » لفحص الشكاوى التي قدمت له حول تصرف جنود الجيش الاسرائيلي في قطاع غزة. وبالفعل توجه « الضابط الكبير » الى غزة ، واجتمع مع عدد من ضباط الجيش الاسرائيلي في القطاع ،